العطف في الرواية بين المتابعة والتدليس وأثره على الراوي والمروي

✍ إعداد الدكتورة
نورة بنت فهد بن إبراهيم العيد
أستاذ مشارك ـ بقسم الدراسات الإسلامية ـ كلية الآداب
جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن – المملكة العربية السعودية
d-nora-aleed@hotmail.com

العطف في الرواية بين المتابعة والتدليس وأثره على الراوي والمروي

نورة بنت فهد بن إبراهيم العيد

قسم الدراسات الإسلامية – كلية الآداب – جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن – المملكة العربية السعودية.

البريد الاليكتروني : d-nora-aleed@hotmail.com

الملخص:

يعالج هذا البحث «العطف في الرواية بين المتابعة والتدليس وأثره على الراوي والمروي»، دفعني إليه: رغبتي في إبراز جانب من الجوانب التي لم تُتَناول بالبحث في بعض قضايا علوم الحديث المتعلقة بالرواية والدراية، ويحاول البحث الإجابة عن التساؤلات الآتية:ما المتابعة؟ وما أنواعها؟ وما صورها؟ وهل لها تأثير على الراوي والمروي؟ وما هو التدليس؟ وما أنواعه؟ وما موقف المحدثين منه؟ وما حقيقة تدليس العطف وأنواعه؟ وهل له تأثير على الراوي والمروي؟، ويهدف البحث إلى إبراز عناية المحدثين بسنة النبي ﷺ، ودقتهم في التعامل مع الأسانيد والمتون، والتفرقة بين عطف الرواة لبعض المرويات على بعض، هل هذا على سبيل المتابعة، أم على سبيل التدليس؟ ، وبيان أثر العطف للمتابعة، والعطف للتدليس على الراوي والمروي.

الكلمات المفتاحية: التدليس – العطف للمتابعة –الراوي – الرواية.

Kindness in the novel between follow-up and fraud, and its impact on the narrator and narrator

Noura bint Fahd bin Ibrahim Al-Eid
Department of Islamic Studies - College of Arts - Princess Nora Bint Abdul Rahman University - Kingdom of Saudi Arabia.
Email: d-nora-aleed@hotmail.com

ABSTRACT

This research deals with "conjunction in the narration between follow-up and concealment and its effect on the narrator and narrated". I was prompted by my desire to highlight an aspect that has not been discussed in some of the issues of hadith science related to the narration and know-how, and the research attempts to answer the following questions: What is the follow-up? What are its types? What are its pictures? Does it have an effect on the narrator and the narrated? What is concealment? What are its types? What is the position of the Hadith scholars of it? What is the truth about apposition or conjunction concealment and its types? Does it have an effect on the narrator and the narrated ?, The research aims to highlight the care of the speakers of the Sunnah of the Prophet، and their accuracy in dealing with the chain of narrators and texts, and the distinction between the conjunction of the narrators on some other narrators. Is

this a matter of follow-up, or a matter of concealment?, and showing the effect of conjunction for follow-up, conjunction for concealment on narrator and narrated.

Keywords: Concealment - conjunction to Follow - Narrator - The Narrated.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقـــدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة السلام على أشرف المرسلين، نبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد ...

يعالج هذا البحث «**العطف في الرواية بين المتابعة والتدليس وأثره على الراوي والمروي**»، دفعني إليه: رغبتي في إبراز جانب من الجوانب التي لم تُتَناول بالبحث في بعض قضايا علوم الحديث المتعلقة بالرواية والدراية.

وقد عكفت على القراءة حوله، وتنقلت بين كتب علوم الحديث، سواء منها ما يتعلق بالرواية أم الدراية، حتى اكتملت جوانبه في ذهني، وتيقنت أهمية البحث فيه، فأردت الوقوف على حقيقة ذلك، وتجليته، فاستخرت الله ﷻ وسألته التوفيق، ثم شرعت في جمع مادة هذا البحث وإعداده.

مشكلة البحث:

تدليس العطف لم يتكلم فيه الأئمة إلا في سطور متعددة، واقتصروا على أنموذج واحد تناقلوه في كتبهم.

وندرة الأمثلة والتطبيقات في مثل هذه المسائل تُعد من مشكلاتها؛ لأن الباحث فيها لا بد أن يتتبع كتب الرواية والدراية ليتمم المسألة على وجه قريب من الكمال.

تساؤلات البحث:

يحاول البحث الإجابة عن التساؤلات الآتية:

ما المتابعة؟ وما أنواعها؟ وما صورها؟ وهل لها تأثير على الراوي والمروي؟ وما هو التدليس؟ وما أنواعه؟ وما موقف المحدثين منه؟ وما حقيقة تدليس العطف وأنواعه؟ وهل له تأثير على الراوي والمروي؟

حدود البحث:

يتناول البحث تعريف المتابعة لغةً واصطلاحاً، وبيان أنواعها، والكشف عن صورها المتعددة، والوقوف على تأثيرها على حال الراوي والمروي.

وأيضاً تعريف التدليس لغةً واصطلاحاً، وبيان أنواعه، وحقيقة تدليس العطف، وبيان أنواعه، وموقف العلماء منه، والوقوف على تأثيره على الراوي والمروي.

كل ذلك بصورة تجمع بين التنظير والتطبيق؛ لتجلية مسائل البحث بصورة توقف القارئ على حقيقة المراد منه.

أهداف البحث:

أولاً: إبراز عناية المحدثين بسنة النبي ﷺ، ودقتهم في التعامل مع الأسانيد والمتون.

ثانياً: التفرقة بين عطف الرواة لبعض المرويات على بعض، هل هذا على سبيل المتابعة، أم على سبيل التدليس؟

ثالثاً: بيان أثر العطف للمتابعة، والعطف للتدليس على الراوي والمروي.

رابعاً: الكشف عن بعض جوانب علوم الرواية والدراية التي لم تُتَناول إلا بصورة مقتضبة، مع أهميتها في علوم الرواية.

أسباب اختيار الموضوع:

أولاً: أهمية هذا الموضوع لعلوم الحديث، لأنه يترتب عليه تضعيف بعض الأحاديث أو تصحيحها، وتجريح بعض الرواة أو تعديلهم.

ثانياً: أن تدليس العطف لم يتناوله المتقدمون إلا في حدود ضيقة، وكانت تطبيقاتهم له محدودة، فأردت تجليته وإيضاحه بصورة أوسع من حيث التنظير والتطبيق.

ثالثاً: الوقوف على دقة المحدثين في قبول الروايات وعدمها؛ حفاظاً على السنة النبوية المطهرة.

رابعاً: رغبة في خدمة السنة النبوية من خلال هذا الموضوع.

الدراسات السابقة:

لم تعن دراسة على حد اطلاعي بموضوع: العطف في الرواية بين المتابعة والتدليس وأثره على الراوي والمروي، غير أن هناك أبحاثاً لامست جانباً من الموضوع بمعالجة مختلفة، وقد اطلعت منها على الدراسات التالية:

١. الحديث المدلس دراسة تأصيلية تطبيقية، للباحثة رزان محمد ماجد عرفة، بحث منشور بمجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات –العدد الثلاثون(٢) حزيران ٢٠١٣م. قُسم البحثُ إلى مقدمة وتمهيد ومبحث تمهيدي ومبحثين، أما

التمهيد فتناول الحديث عن أهمية الاتصال في الحكم على الحديث، والمبحث التمهيدي تناول التعريف بمفردات البحث، وأما المبحثان، فخُص الأول منهما لتعريف التدليس وأقسامه وأمثلته التطبيقية والأسباب الحاملة عليه، والثاني لبيان حكم التدليس وأثره على عدالة الراوي وروايته، وبيان طبقات المدلسين وموقف العلماء منها.

٢. التدليس في الحديث –حقيقته وأقسامه وأحكامه ومراتبه والموصوفون به، للدكتور مسفر بن مغرم الله الدميني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١٢هـ.

٣. التدليس وأحكامه وآثاره النقدية، للدكتور/ صالح بن سعيد عومار الجزائري، الجزائر ١٤٢٢هـ.

٤. روايات المدلسين في صحيح مسلم للباحث/ عواد الخلف، أطروحة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير –كلية الشريعة– جامعة الكويت ١٩٩٨م.

٥. روايات المدلسين في صحيح البخاري، للباحث عواد الخلف، أطروحة دكتوراه، كلية الشريعة، فاس المغرب ٢٠٠٠م.

أما بحثي فيختلف عن هذه الدراسات السابقة، حيث إنه يتناول العطف للمتابعة، وتدليس العطف وأثر كل منهما على الراوي والمروي، ولا علاقة له بطبقات المدلسين وغير ذلك مما تناولته الدراسات السابقة.

خطة البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث، جاء البحث في مقدمة، ومبحثين، وخاتمة.

أما المقدمة: فتشتمل على: مشكلة البحث وتساؤلاته، وحدوده، وأهميته، وأسباب اختياري له، وأهداف البحث، والدراسات السابقة عليه، وخطة البحث ومنهج العمل فيه.

المبحث الأول: العطف للمتابعة وأثره على الراوي والمروي.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف المتابعة وبيان أنواعها وصورها.

المطلب الثاني: العطف في الرواية للمتابعة وأثره على الراوي والمروي.

المبحث الثاني: تدليس العطف وأثره على الراوي والمروي.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التدليس وأنواعه.

المطلب الثاني: أثره على الراوي والمروي.

وأما الخاتمة: ففيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

ثم فهرس المصادر والمراجع.

المنهج المتبع في هذه الدراسة:

تحقيقاً للأهداف ووصولاً للنتائج المتوقعة من البحث اتبعت عدداً من المناهج، الأول المنهجَ الاستقرائي، الذي يعتمد على جمع واستقراء أقوال العلماء في الكلام على جزئيات البحث، والثاني المنهج التحليلي؛ لتحليل أقوالهم والوقوف على حقائقها، ومقارنة بعضها ببعض، ونقد ما يحتاج منها إلى نقد.

ثم المنهج الاستنباطي لاستنباط بعض الأحكام المتعلقة ببعض جزئيات البحث، وتقسيم بعض أجزائه، معتمدة في ذلك على كلام الأئمة من القدماء والمحدثين.

وأخيراً: فهذا جهد المقل، وأسأل الله ـ تعالى ـ أن يمن عليَّ بالصواب، ويعصم القلم من الزلل، والنفس من الهوى، إنه سميع مجيب.

المبحث الأول

العطف للمتابعة وأثره على الراوي والمروي

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف المتابعة وبيان أنواعها وصورها.

المطلب الثاني: العطف في الرواية للمتابعة وأثره على الراوي والمروي.

المطلب الأول: تعريف المتابعة وبيان أنواعها وصورها.

أولاً: تعريف المتابعة:

في اللغة: مأخوذة من الفعل: (تبع) وهو دال على التَّلو والقَفْو، يقال: تبع القومَ: إذا مشى خلفهم وتلاهم، واقتفى آثارهم، أو مروا فمضيت معهم واتبعتهم، وتبعت الشيء: سرت في إثره؛ واتَّبَعه وأَتْبَعه وتَتَبَّعَه: قَفَّاه وتطلبه متبعاً له[(١)].

وفي الاصطلاح: موافقة الراوي روايةَ مَن في طبقته، موافقة كلية أو جزئية، قال الجعبري: "الْمُتَابَعَة: رِوَايَة راو وَلَو بِضعْف مَا حَدِيثاً عَن شَيْخه، فَإِن رَوَاهُ عَنهُ ثِقَة غَيره فمتابعة تَامَّة أَو عَمَّن فَوْقه فناقصة"[(٢)].

وقال القاسمي: «هو ما وافق رواية راو آخر، ممن يصلح أن يخرج حديثه، فرواه عن شيخه أو من فوقه»[(٣)].

ويتصل بالمتابعة مصطلح الشاهد، والشاهد في اللغة: الدليل، ومن يؤدي الشهادة، وهو اسم فاعل من (شهد)، وهو "أصل يدل على حضور وعلم وإعلام، وفي الاصطلاح أن يُروى حديث آخر بلفظه أو معناه من حديث صحابي آخر[(٤)]، قال السيوطي: "الشاهد: أن يروى حديث آخر بمعناه"[(٥)].

وخص قوم المتابعة بما حصل باللفظ، سواءٌ كانَ مِن روايةِ ذلك الصَّحابيِّ أَم لا، والشاهدَ بما حصلَ بالمعنى كذلك، وقد تطلق المتابعة على الشَّاهدِ وبالعكسِ، والأمرُ فيهِ سهل، إذ المقصود الذي هو التقوية حاصل بكل منهما، سواء سمي متابعاً أو

(١) مقاييس اللغة (١/ ٣٦٢)، الصحاح (٣/ ١١٨٩)، لسان العرب (٨/ ٢٧).
(٢) رسوم التحديث في علوم الحديث (صـ: ٨٤).
(٣) قواعد التحديث (صـ: ١٢٨).
(٤) المصطلحات الحديثية بين الاتفاق والافتراق (ص: ١٨٥)
(٥) تدريب الراوي (١/ ٢٨٣).

شاهداً، واعلم أن تتبع الطرق من الجوامع والمسانيد والأجزاءِ لذلك الحديثِ الذي يُظنُّ أَنَّه فردٌ لِيُعْلَمَ هلْ لهُ متابِعٌ أَم لا هُو: الاعتبارُ. (١)

وقولُ ابنِ الصَّلاحِ: «معرفةُ الاعتبارِ والمتابعاتِ والشَّواهِدِ» قد يوهِمُ أَنَّ الاعتبارَ قَسيمٌ لهُما، وليسَ كذلك، بل هُو هيئةُ التوصُّلِ إليهِما، وهذه أمور يتداولونها في نظرهم في حال الحديث، هل تفرد به راويه أو لا؟ وهل هو معروف أو لا؟(٢)، قَالَ الْعِرَاقِيّ: "الِاعْتِبَار أَن يَأْتِي إِلَى حَدِيث لبَعض الروَاة فتعتبره بروايات غَيره من الروَاة، بِسَبرِ طرق الحَدِيث لتعرف هَل شَاركهُ فِي ذَلِك الحَدِيث راوٍ غَيره، فَرَوَاهُ عَن شَيْخه أم لَا؟ فَإِن يكن شَاركهُ أحد مِمَّن يعْتَبر بحَديثه، أَي يصلح أَن يخرج حَدِيثه للاعتبار بِهِ والاستشهاد بِهِ، فيسمى حَدِيث هَذَا الَّذِي شَاركهُ تَابعاً"(٣).

غرض المتابعات والشواهد:

الغرض من المتابعات والشواهد للحديث تقويته، ويُضاف لذلك أغراض أخرى " تكثير طرق الحديث، وبيان التواتر من الصحابة – رضي الله عنهم –، أو إثبات الزيادات في المتن، أو توضيح بعض غموضه، أو لبيان الزمان والمكان وغيرها." (٤)

ثانياً: أنواع المتابعة:

تنقسم المتابعة إلى قسمين: متابعة تامة، ومتابعة قاصرة(٥).

(١) ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر،١/٧٥، مقدمة في أصول الحديث، ص٥٦

(٢) مقدمة ابن الصلاح، ١/٨٢.

(٣) شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، ص٣٤٥.

(٤) ينظر: المصطلحات الحديثية بين الاتفاق والافتراق، ص١٨٤

(٥) راجع: مقدمة ابن الصلاح، ١/١٧٤، فتح المغيث (١/ ٢٥٩)، تدريب الراوي (١/٢٨١)، توجيه النظر إلى أصول الأثر (١/ ٤٩٣).

أما التامة: فهي حصول المتابعة للراوي نفسه، الذي هو شيخ المصنف.

وأما القاصرة: فهي حصول المتابعة لشيخ الراوي فمن فوقه[(١)].

قال الإمام السخاوي: «تتفاوت المتابعة بحسب بُعْدِهَا من الراوي، فإن حصلت للراوي نفسه فهي التامة، أو لشيخه فمن فوقه فهي القاصرة»[(٢)].

وقال الكافيجي: «ثمَّ الْمُتَابَعَة إِمَّا تَامَّة إِن حصلت الْمُشَارَكَة من جِهَة الرواي، وَإِما قَاصِرَة إِن حصلت من جَانب شَيْخه أَو مِمَّن فَوْقه»[(٣)].

وحتى تكون المتابعة تامة: فلا بد من الاتفاق في السَّنَد إِلَى النَّبِي ﷺ، فَإِن حصل خلاف في طبقة من طبقات السند: فلا تكون تامة، بل تكون قاصرة، حتى لو كان في طبقة الصحابة[(٤)]، على خلاف بين العلماء في التفرقة بين المتابعة والشاهد؛ إذ بعضهم جعل أن الاختلاف في طبقة الصحابة يُعدُّ شاهداً لا متابعاً.

مثال المتابعة التامة:

ما رواه البخاري في صحيحه قال: حدثنا عبد الله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: «صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة»[(٥)].

فقد رواه الإمام مسلم، فقال: حدثنا يحيى بن يحيى قال: قرأت على مالك، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ، قال: «صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ

(١) راجع: نزهة النظر (ص: ٨٧)، النكت الوفية بما في شرح الألفية (١/ ٤٧٩).
(٢) الغاية في شرح الهداية في علم الرواية (ص: ١٩٤).
(٣) المختصر في علم الأثر (ص: ١٤٣).
(٤) شرح نخبة الفكر للقاري (ص: ٣٤٥).
(٥) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب فضل صلاة الجماعة وكان الأسود: «إذا فاتته الجماعة ذهب إلى مسجد آخر» وجاء أنس بن مالك: «إلى مسجد قد صلى فيه، فأذن وأقام وصلى جماعة»، (١/ ١٣١)، برقم: (٦٤٥).

بسبع وعشرين درجة»[1].

فقد تابع يحيى بن يحيى، وهو شيخ الإمام مسلم راوي الحديث، عبدَ الله بن يوسف التنيسي، وهو شيخ الإمام البخاري راوي الحديث، في رواية الحديث عن مالك بسنده ومتنه على السواء.

مثال المتابعة القاصرة:

ما رواه مسلم قال: حدثني زهير بن حرب، ومحمد بن المثنى، قالا: حدثنا يحيى، عن عبيد الله، قال: أخبرني نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «صلاة الرجل في الجماعة تزيد على صلاته وحده سبعاً وعشرين»[2].

فقد روى الحديث عبيد الله بن عمر عن نافع، شيخ شيخ عبد الله بن يوسف، وهذه متابعة قاصرة.

مثال الشاهد:

ما رواه البخاري قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا عبد الواحد، قال: حدثنا الأعمش، قال: سمعت أبا صالح، يقول: سمعت أبا هريرة، يقول: قال رسول الله ﷺ: "صلاة الرجل في الجماعة تضعف على صلاته في بيته، وفي سوقه، خمساً وعشرين ضعفاً، وذلك أنه: إذا توضأ، فأحسن الوضوء، ثم خرج إلى المسجد، لا يخرجه إلا الصلاة، لم يخط خطوة، إلا رفعت له بها درجة، وحط عنه بها خطيئة، فإذا صلى، لم تزل الملائكة تصلي عليه، ما دام في مصلاه: اللهم صلِّ عليه، اللهم ارحمه، ولا يزال أحدكم في صلاة ما انتظر الصلاة "[3].

(١) أخرجه مسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاة الجماعة، وبيان التشديد في التخلف عنها (١/ ٤٥٠)، برقم: (٦٥٠).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاة الجماعة، وبيان التشديد في التخلف عنها (١/ ٤٥١)، برقم: (٦٥٠).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الآذان، باب فضل صلاة الجماعة وكان الأسود: «إذا فاتته الجماعة ذهب إلى مسجد آخر» وجاء أنس بن مالك: «إلى مسجد قد صلى فيه، فأذن وأقام وصلى جماعة»، (١/ ١٣١)، برقم: (٦٤٧).

فقد اختلف صحابي الحديث، وساقه بمعنى حديث ابن عمر، وزيادة فيه. وهذا يُعدُّ شاهداً لحديث ابن عمر.

مثال ما اجتمع فيه المتابعة التامة والقاصرة والشاهد:

ومثال ما اجتمع فيه المتابعة التامة والقاصرة والشاهد: ما رواه الشافعي في الأم عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:" الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غُمَّ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين"(١)، فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم أن الشافعي تفرد به عن مالك، فعدوه في غرائبه، لأن أصحاب مالك رووه عنه بهذا الإسناد بلفظ " فإن غُمَّ عليكم فأقدروا له"، لكن وجدنا للشافعي متابعاً: وهو عبد الله بن مسلمة القعنبي، كذلك أخرجه البخاري عنه عن مالك(٢)، وهذه متابعة تامة، ووجدنا له متابعة قاصرة في صحيح ابن خزيمة، من رواية عاصم بن محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر، بلفظ: "فأكملوا ثلاثين"(٣)، وفي صحيح مسلم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ: "فاقدروا ثلاثين"(٤)، ووجدنا له شاهداً رواه النسائي من رواية محمد بن حنين عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم، فذكر مثل حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر: بلفظه سواء(٥)، ورواه البخاري من رواية محمد ابن زياد عن أبي هريرة بلفظ:" فإن أغمي عليكم فأكملوا

(١) الأم، ٢٦٢/١.

(٢) أخرجه البخاري،٢٧/٣(١٩٠٧)، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «إِذَا رَأَيْتُمُ الهِلاَلَ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا».

(٣) صحيح ابن خزيمة، (٣/ ٢٠٢)، (١٩٠٩)، بَابُ ذِكْرِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ بِالتَّقْدِيرِ لِلشَّهْرِ إِذَا غُمَّ، أَنْ يُعَدَّ شَعْبَانُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يُصَامُ.

(٤) صحيح مسلم، ٧٥٩/٢(١٠٨٠)، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال، والفطر لرؤية الهلال، وأنه إذا غم في أوله أو آخره أكملت عدة الشهر ثلاثين يوماً.

(٥) السنن الصغرى للنسائي، ١٣٣/٤(٢١١٨).

عدة شعبان ثلاثين "[1]، وذلك شاهد بالمعنى، وظاهر صنيع ابن الصلاح والنووي يوهم أن الاعتبار قسيم للمتابعات والشواهد، وأنها أنواع ثلاثة، وقد تبين مما سبق أن الاعتبار ليس نوعاً بعينه، وإنما هو هيئة التوصل للنوعين: المتابعات والشواهد، وسبر طرق الحديث لمعرفتها فقط[2].

ثالثاً: صور المتابعة:

وأما صور المتابعة فثلاثة بيانها كالتالي:

الصورة الأولى: أن يتابع راوٍ راوياً آخر في الإسناد نفسه، فيُعطف الثاني على أول، فتكون رواية الثاني متابعة للأول، فيقول المصنف: حدثنا فلان وفلان، وكان مسلم يفعل هذا كثيراً.

ومن ذلك: ما رواه مسلم قال: حدثنا يحيى بن يحيى، وأبو بكر بن أبي شيبة، وإسحاق، جميعاً عن جرير، قال يحيى: أخبرنا جرير، عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر، عن أبيه، عن حبيب بن سالم، مولى النعمان بن بشير، عن النعمان بن بشير، قال: «كان رسول الله ﷺ يقرأ في العيدين، وفي الجمعة بسبح اسم ربك الأعلى، وهل أتاك حديث الغاشية»، قال: «وإذا اجتمع العيد والجمعة، في يوم واحد، يقرأ بهما أيضاً في الصلاتين»[3].

فقد عطف الإمام مسلم أبا بكر بن أبي شيبة، وإسحاق بن إبراهيم، على يحيى بن يحيى، في الرواية عن جرير، فتكون رواية الاثنين متابعة لجرير، ثم ساق السند والمتن بلفظ يحيى بن يحيى.

ومن ذلك أيضاً: ما رواه مسلم قال: حدثنا أبو خيثمة زهير بن حرب، ومحمد

(١) أخرجه البخاري،٢/٢٧(١٩٠٩)، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «إِذَا رَأَيْتُمُ الهِلاَلَ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا».

(٢)الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، (ص: ١٦١).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الجمعة، باب ما يُقرأ في صلاة الجمعة (٢/ ٥٩٨) برقم (٨٧٨).

بن المثنى العنزي، واللفظ لابن المثنى، قالا: حدثنا يحيى وهو ابن سعيد القطان، عن عبيد الله، أخبرني نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «ما حق امرئ مسلم، له شيء يريد أن يوصي فيه، يبيت ليلتين، إلا ووصيته مكتوبة عنده»(١).

فقد عطف الإمام مسلم محمد بن المثنى العنزي على أبي خيثمة زهير بن حرب، في الرواية عن يحيى بن سعيد القطان، وساق الحديث بلفظ ابن المثنى.

الصورة الثانية: أن تكون بـ (ح) التحويل، التي تُستخدم للتحويل من إسناد لإسناد، وحين يسوق الإمام الحديث بسنده، ثم يحول لإسناد آخر، فهذا يعني أن شيخه المذكور بعد حاء التحويل، تابع شيخه في الإسناد الأصل الذي ساقه.

ومن ذلك: ما رواه مسلم قال: حدثنا أبو كامل الجحدري، حدثنا حماد يعني ابن زيد، ح وحدثني زهير بن حرب، حدثنا إسماعيل يعني ابن علية، كلاهما عن أيوب، ح وحدثني أبو الطاهر، أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس، ح وحدثني هارون بن سعيد الأيلي، حدثنا ابن وهب، أخبرني أسامة بن زيد الليثي، ح وحدثنا محمد بن رافع، حدثنا ابن أبي فديك، أخبرنا هشام يعني ابن سعد، كلهم عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ بمثل حديث عبيد الله، يعني السابق ذكره، وقالوا جميعاً: «له شيء يوصي فيه»، إلا في حديث أيوب، فإنه قال: «يريد أن يوصي فيه»، كرواية يحيى، عن عبيد الله(٢).

ويظهر من هذا الإسناد: متابعة أيوب ويونس، وأسامة بن زيد الليثي، وهشام بن سعد، لحماد بن زيد في الرواية عن نافع.

الصورة الثالثة: متابعة تظهر من طريق آخر في مصدر مختلف أو في المصدر نفسه، وقد سبق بيانها في المثال الأول الذي سقته، في حديث فضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد.

(١) صحيح مسلم، كتاب الوصية، (٣/ ١٢٤٩) برقم: (١٦٢٧).
(٢) صحيح مسلم، كتاب الوصية (٣/ ١٢٤٩)، برقم: (١٦٢٧).

المطلب الثاني: العطف في الرواية للمتابعة وأثره على الراوي والمروي.

سبق وذكرنا أن المتابعة تفيد التقوية[(١)]، وهذا لا يكون إلا إذا كانت المتابعة صالحة لذلك، أما إذا كانت ضعيفة ضعفاً لا ينجبر، فلا تصلح للتقوية.

قال ابن الصلاح: "ليس كلُّ ضعفٍ في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت: فمنه ضعف يُزيله ذلك، بأن يكون ضعفُه ناشئًا من ضعفِ حفظ راويه مع كونه من أهلِ الصدق والديانة، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجهٍ آخر، عرفنا أنه مما قد حفظه ولم يختل فيه ضبطُه له، وكذلك إذا كان ضعفُه من حيث الإرسال، زال بنحو ذلك، كما في المرسَل الذي يُرسِلُه إمامٌ حافظ، إذ فيه ضعفٌ قليل، يزول بروايته من وجه آخر، ومن ذلك ضعفٌ لا يزول بنحوِ ذلك لقوة الضعف، وتقاعُدِ هذا الجابر عن جَبرِه ومقاومتِه، كالضعفِ الذي ينشأ من كونِ الراوي متَّهمًا بالكذب أو كونِ الحديثِ شاذاً، وهذه جملة تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث، فاعلم ذلك فإنه من النفائس العزيزة "[(٢)].

وقال الزركشي في النكت على مقدمة ابن الصلاح: "قد بحث مع ابن الصلاح في هذه المواضع الحافظ أبو الفتح اليعمري، وقال: الحق في هذه المسألة أن يقال: إما أن يكون الراوي المتابع مساويًا للأول في ضعفه أو منحطًا عنه أو أعلى منه، فأما مع الانحطاط فلا تفيد المتابعة شيئًا، وأما مع المساواة فقد يقوى ولكنها قوة لا تخرج عن رتبة الضعيف، بل الضعيف يتفاوت فيكون الضعيف الفرد أضعف رتبة من الضعيف المتابع، ولا يتوجه الاحتجاج بواحد منهما، وإنما يظهر أثر ذلك في الترجيح، وأما إن كان المتابع أقوى من الراوي الأول إن أفادت متابعته رفع تهمة الضعيف عن الطريق الأول فلا مانع من القول بأنه يصير حسنًا"[(٣)].

---

(١) ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: ٨٧).

(٢) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح (ص: ١٧٨)، وينظر: البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، ١٠١٧/٣-١٠١٨/٣.

(٣) النكت على مقدمة ابن الصلاح، (٣٢٢/١).

وأضاف الزركشي: "وهو تفصيل حسن"، قال: "ولا يخفى أنَّ هذا كله فيما إذا كان الحديث في الأحكام، فإن كان من الفضائل فالمتابعة فيه تقوى على كل تقدير"[(١)]. وهذه التقوية إما أن تكون للرواية نفسها، أو لحال الراوي.

أما تقويتها للرواية نفسها: فهو ما سبق بيانه، وما أكده الإمام ابن الصلاح، **وأما التقوية لحال الراوي:** فتكون باعتبار حاله، ومقارنة مروياته بمرويات غيره من الثقات، ومدى موافقته لما رووا أو مخالفته؛ لتحديد مرتبته جرحاً وتعديلاً.

متابعات تفيد تقوية الحديث:

من ذلك ما روته أم المؤمنين عَائِشَةُ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا ـ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كَسْرُ عَظْمِ المَيِّتِ كَكَسْرِهِ حَيًّا».

هذا الحديث أخرجه أبو داود[(٢)]، من طريق عبد العزيز بن محمد الدراورديّ، عن سعْدٍ –يعني ابنَ سعيدٍ– عن عَمْرَةَ بنتِ عبد الرحمن عن عائشة، أن رسولَ الله ﷺ قال: "كَسْرُ عَظمِ الميِّتِ ككَسرِهِ حيًّا".

. وتابع الدراورديَّ: عبد الله بن المبارك، وأخرج روايته إسحاق بن راهويه ٤٣٨/٢، برقم ١٠٠٦، وهناد في الزهد ٢/ ٥٦١.

وكذلك تابعه ابْنُ جُرَيْجٍ، وَدَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ، كما عند عبد الرزاق في مصنفه، كتاب العقول، باب كسر عظم الميت ٩/ ٣٩١، برقم ١٧٧٣٢. **وهذه متابعات تامة.**

– **وتابع سعدَ بنَ سعيد:** محمدُ بن عبد الرحمن الأنصاري، كما عند الإمام أحمد ٤١/ ٢١٨، برقم ٢٤٦٨٦. وكذلك تابعه يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، كما عند ابن حبان، ذِكْرُ الْإِخْبَارِ عَمَّا يُسْتَحَبُّ لِلْمَرْءِ مِنْ تَحَفُّظِ أَذَى الْمَوْتَى وَلَا سِيَّمَا فِي

(١) نفسه، (٣٢٢/١).

(٢) كتاب الجنائز، باب في الحفّار يجدُ العظمَ، هل يتنكَّبُ ذلك المكان؟ ٥/ ١١٦، برقم٣٢٠٧.

أَجْسَادِهِمْ، ٤٣٧/٧، برقم ٣١٦٧. وتابعه حَارِثَةُ بن مُحَمَّد، كما عند الطحاوي في شرح مشكل الآثار، بَابُ بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي كَسْرِ عَظْمِ الْمَيِّتِ ٣٠٩/٣، برقم ١٢٧٦، وابنِ أبي عاصم في الديات ٣١، وهناد في الزهد ٢/ ٥٦٢، وأبي نعيم في الحلية ٧/ ٩٥.

– **وتابع عمرةَ عن عائشة:** القاسمُ بن محمد، كما عند الدارقطني في سننه، كتاب الحدود والديات وغيره ٤/ ٢٥٢، برقم ٣٤١٥.

وهذه المتابعات لسعد بن سعيد، وعمرة: متابعات قاصرة.

وهي ترتقي بالحديث من الحُسن إلى الصِّحَّة؛ فإسناد أبي داود محتمل التحسين، من أجل محمد بن عبد العزيز الدراوردي.

وعبد العزيز بن مُحَمَّدِ بن عُبَيد بن أَبي عُبَيد الدَّراوَرْدِيّ: صدوق يخطئ[1]، وسعد بن سعيد: صدوق يخطئ[2].

– إلا أن متابعة ابن المبارك، وابن جريج، وداود بن قيس، وأبي بكر بنِ محمد، للدراوردي، ومتابعة مُحَمَّد بْن عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيِّ، ويحيى بن سعيد، وحارثة بن محمد، لسعد بن سعيد .. قد ارتقت بالحديث إلى مرتبة الصحة.

وله شاهد لكنه ضعيف، روته أم المؤمنين أم سلمة . رضي الله عنها . وفيه:

(١) راجع ترجمته في: الطبقات الكبرى (٥/ ٤٩٢)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ٣٩٥)، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (٢/ ٨٩٦)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٨/ ١٨٧).

(٢) راجع ترجمته في: الطبقات الكبرى (٥/ ٤٢٤)، الثقات للعجلي (صـ١٧٩)، الضعفاء والمتروكون للنسائي(صـ ٥٣)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٨٤)، الثقات لابن حبان (٢٩٨/٤)، الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٣٨٩)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٦٢/١٠)، سير أعلام النبلاء (٥/ ٤٨٢).

"كَكَسْرِ عَظْمِ الْحَيِّ فِي الْإِثْمِ"، بدلاً من: "ككسره حيًا"[1].

وأما الحَدِيث إذا لم توجد له متابعات أو شواهد، فهو الحديث الفرد، فإن سلم من عدم الاتصال، وكان رواته عدولاً ضابطين، وسلم من الشذوذ والعلة، فهو صحيح، وإن اختل شرط من شروط الحديث الصحيح، كان مردوداً.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الحديث أخرجه أبو داود، كتاب الجنائز، باب في الحفار يجدُ العظمَ، هل يتنكَّبُ ذلك المكان ٣/ ٥٤٣ - ٥٤٤ ح ٣٢٠٧، ابن ماجه، الجنائز، باب في النهي عن كسر عظام الميت ١/ ٩٦ ح ١٦١٦، وأحمد ٥٨/٦، وابن حبان (موارد) باب فيمن آذى ميتاً ١٩٦ ح ٧٧٦، والبيهقي ٤/ ٥٨، وشرح السنة ٥/ ٣٩٣، وتاريخ الخطيب ٣/ ١٨٩، ١٣/ ١٢٠ والحديث على شرط مسلم فيه: سعد بن سعيد بن قيس الأنصاري، أخو يحيى بن سعيد صدوق سيء الحفظ، أخرج له مسلم، التقريب، ١١٨ قلت: وله متابع، فالحديث صحيح.[2]

ولنا وقفة مع قول صاحب البدر التمام بإسناد على شرط مسلم" ما معنى ذلك؟ على أن رجاله رجال مسلم، وأيضًا أنه لا يشترط ثبوت اللقى، بل الذي يشترط هو المعاصرة فقط، وهذه المسألة اختلف فيها البخاري ومسلم، ولا شك أن الرأي رأي البخاري فيها، فالبخاري قال: لابد من ثبوت الملاقاة بين الراوي ومن روى حتى يتحقق الاتصال، فالأقوال ثلاثة: إما أن تثبت ملاقاته، أو تثبت عدم ملاقاته، أو تثبت المعاصرة ولم تثبت الملاقاة ولا عدمها، إذا ثبت عدم الملاقاة فقد اتفق البخاري ومسلم على أنه لا يعدُّ متصلًا، وإذا ثبتت الملاقاة فهو متصل يحكم

(١) أخرجه ابن ماجه، أبواب الجنائز، بَابٌ فِي النَّهْيِ عَنْ كَسْرِ عِظَامِ الْمَيِّتِ (٢/ ٥٤١)، برقم (١٦١٧) من طرق أبي عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ، عَنْ أُمِّهِ عَنْ أَمِّ سَلَمَةَ، بمثله، وهو ضعيف؛ فيه عبد الله بن زياد، مجهول، قال البوصيري: "هَذَا إِسْنَاد فِيهِ عبد الله بن زِيَاد مَجْهُول وَلَعَلَّه عبد الله بن زِيَاد بن سمْعَان الْمدنِي أحد المتروكين"، مصباح الزجاجة ٢/ ٥٥.

(٢) البدرُ التمام شرح بلوغ المرام، ٤/٢٢٥ .

بالاتصال إلا أن يصرح بأنه لم يسمعه منه فإنه صرّح بأنه لم يسمعه منه فإننا نعدو ما صرح به، وأما إذا لم تثبت الملاقاة وعدمها ولكن المعاصرة ثابتة فمسلم رحمه الله يرى أنه متصل والبخاري يرى أنه غير متصل، ولا شك أن ما ذكره البخاري أصح؛ لأن الأصل عدم الملاقاة حتى تثبت. (١)

(١) ينظر: فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام، ٢/٥٩٥، باب اللحد والشق في القبر.

المبحث الثاني

تدليس العطف وأثره على الراوي والمروي

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التدليس وأنواعه.

المطلب الثاني: أثره على الراوي والمروي.

المطلب الأول: التدليس وأنواعه.

الدلس: السواد والظلمة، وفلان لا يدالس ولا يوالس قال: لا يدالس ولا يظلم، ولا يوالس: أي: لا يخون لا يوارب، وقال شمر: المدالسة: إذا باعك شيئاً فلم يبينه لك، يقال: دلس لي سلعة سوء، واندلس الشيء: إذا خفي، ودلسته فتدلس، وتدلسه ألا يشعر به، وقال الليث: يقال: دلس في البيع وفي كل شيء: إذا لم يبين عيبه، وهو في البيع: كِتمانُ عَيب السِلعة عن المشتري، والمِدالَسَةُ: المخادعة. ومنه قولهم: لا يدالس، أي لا يخادع.(١)

وعلق الأزهري على ذلك بقوله: ومن هذا أخذ التدليس في الإسناد، وهو أن يحدث به عن الشيخ الأكبر وقد كان قد رآه، وإنما سمعه عمن دونه ممن سمعه منه، وقد فعل ذلك جماعة من الثقات. والدلسة: الظلمة. وسمعت أعرابياً يقول: لامرىء قرف بسوء فيه، ما لي في هذا الأمر ولس ولا دلس، أي: ما لي فيه خيانة ولا خديعة.(٢)

وقال الحافظ ابن حجر إنه مشتق من الدلس وهو الظلام قاله ابن السيد وكأنه أظلم أمره على الناظر لتغطيته وجه الصواب وقال البقاعي إنه مأخوذ من الدلس بالتحريك وهو اختلاط الظلام الذي هو سبب لتغطية الأشياء عن البصر ومنه التدليس في البيع يقال دلس فلان على فلان أي ستر عنه العيب الذي في متاعه كأنه أظلم عليه الأمر.(٣)

---

(١) تهذيب اللغة، (١٢/ ٢٥٢)، وينظر: مقاييس اللغة (٢/ ٢٩٦)، الصحاح (٣/ ٩٣٠)، لسان العرب (٦/ ٨٦).

(٢) ينظر: تهذيب اللغة (١٢/ ٢٥٣).

(٣) ينظر: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (١/ ٣١٥). وينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح، ٦٧/٢ وما بعدها، وشرح الأثيوبي على ألفية السيوطي في الحديث = إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر في علم الأثر (١/ ١٦١)

وتأسيساً على ما سبق يتضح أن التدليس فيه ظلمة ينتج عنها تغطية حقيقة الأمر عن الناظر إليها، وقد تكون هذه التغطية لستر عيب، كما يصنع بعض البائعين من كتمان عيب ما يبيعونه للناس تنفيقاً للسلعة، وقد لا يكون وراء تلك التغطية والظلمة عيب ولا خلل.

أما تعريف التدليس في اصطلاح المحدثين فيختلف باختلاف أقسامه، حيث جعله ابن الصلاح على قسمين: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ، وتابعه على هذا التقسيم جماعة منهم الحافظ ابن حجر والسخاوي وغيرهم.(١)

أما الحافظ العراقي فجعله ثلاثة أقسام: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ، وتدليس التسوية، ومن جعله قسمين أدخل تدليس التسوية في تدليس الإسناد، وجعله أحد أنواعه، ويتفرع عن الأخير تدليس التسوية والعطف والقطع والسكوت والصيغ، وتدليس البلدان، ولا ينبني على هذا الاختلاف شيء يتعلق بالحكم، بل هو اصطلاح ولا مشاحة فيه.(٢)

ونختار تعريف العراقي للتدليس، حيث عرفه بقول:" فهو أن يروي الراوي مباشرة عن شيخه الذي سمع منه، ما رواه عنه بواسطة، موهماً أنه سمعه منه، أو أن يروي عمن عاصره ولم يلقه، موهماً أنه لقيه وسمعه منه، وهو تدليس الإسناد، وهو مكروه جداً؛ لأنه ضرب من الإيهام في الرواية"(٣).

ومن أمثلته: قول ابن خَشْرم: "كنا عند سفيان بن عُيَيْنة، فقال: " قال الزهري كذا " فقيل له: أسمعت منه هذا؟، قال: "حدثني به عبد الرزاق عن معمر عنه"(٤).

(١) ينظر: مقدمة ابن الصلاح، ١//٧٤.
(٢) ينظر: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، ١/٩٧، وتوجيه النظر إلى أصول الأثر، ٢/٥٦٨.
(٣) ينظر: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، ١/٩٧.
(٤) الباعث الحثيث (ص: ٥٤).

ويطلق أيضاً على ما يروي المحدث عن شيخ سمع منه حديثاً يغير فيه اسمه أو كنيته أو نسبه أو حاله المشهور من أمره لئلا يعرف والعلة في فعله ذلك كون شيخه غير ثقة في اعتقاده أو في أمانته أو يكون متأخر الوفاة قد شارك الراوي عنه جماعة دونه في السماع منه، أو يكون أصغر من الراوي عنه سناً أو تكون أحاديثه التي عنده عنه كثيرة فلا يحب تكرار الرواية عنه فيغير حاله لبعض هذه الأمور، وهذا هو تدليس الشيوخ. (١)

ومن أمثلته ما رواه الخطيب في الكفاية من طريق أحمد بن حنبل أنه قال: بلغني أن عطية كان يأتي الكلبي فيأخذ عنه التفسير، قال: وكان يكنيه بأبي سعيد فيقول: قال أبو سعيد، وكان هشيم يضعف حديث عطية" قال الخطيب: الكلبي يكنى أبا النضر، وإنما غير عطية كنيته ليوهم الناس أنه يروي عن أبي سعيد الخدري التفسير الذي كان يأخذه عنه. (٢)

وضرب ابن الصلاح مثالاً لذلك: بما روى الإمام المقرئ أبو بكر بن مجاهد، أنه روى عن أبي بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني، فقال: حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله، وروى عن أبي بكر محمد بن الحسن النقاش المفسر المقرئ فقال: حدثنا محمد بن سند، نسبه إلى جد له(٣).

وسبب هذين النوعين(الإسناد والشيوخ) من التدليس: يرجع إلى شيء مذموم، كضعف الراوي، وهذا معروف به جماعة من المدلسين، حيث كانوا لا يدلسون إلا عن الضعفاء.

أو يرجع لشيء مباح، كصغر سنه، أو تأخره ونزول رتبته، أو لكثرة الرواية عنه أنِفَ أن يحدث عنه بواسطة(٤).

(١) ينظر: الكفاية في علم الرواية، ٣٦٦/١
(٢) ينظر: الكفاية في علم الرواية، ٣٦٦/١
(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٥٦). وراجع: تدريب الراوي (١/ ٢٥٦).
(٤) راجع: رسوم التحديث في علوم الحديث (ص: ٧٥).

وقد ذكر الإمام السيوطي عن صالح جزرة، قال: «سمعت الهيثم بن خارجة يقول: قلت للوليد: قد أفسدت حديث الأوزاعي، قال: كيف؟ قلت: تروي عن الأوزاعي، عن نافع وعن الأوزاعي، عن الزهري وعن الأوزاعي، عن يحيى بن سعيد، وغيرك يدخل بين الأوزاعي وبين نافع: عبدَ الله بن عامر الأسلمي، وبينه وبين الزهري أبا الهيثم قرة! فما يحملك على هذا؟ قال: أُجِلُّ الأوزاعيَّ أن يروي عن مثل هؤلاء، قلت: فإذا روى الأوزاعي عن هؤلاء وهم ضعفاء، أحاديثَ مناكير، فأسقطتهم أنت، وصيرتها من رواية الأوزاعي عن الثقات، ضُعِّفَ الأوزاعي، فلم يلتفت إلى قولي»[(١)].

والتدليس يكون بغير صيغة التحديث، فيكون بالعنعنة أو الأنأنة أو بغير صيغة، كأن يقول: فلان حدثنا فلان، ومن ذلك: ما روي عن أحمد بن حنبل قال: «قدمنا إلى مكة إلى ابن عيينة وكان يحدث، عن الزهري في الموسم لاجتماع الناس فلما أن قعدنا إليه، قال: حَدَّثَنا الزهري، عن القاسم بن مُحَمَّد عَنْ عَائِشَةَ، فلما أن انقضى الحديث استأنف فقال: الزهري، عن سالم، عن أبيه، فقام يحيى بن معين فقال سألتك بالله أبا مُحَمَّد مَنْ دون الزهري؟ فقال أوليس في الزهري من مقنع؟ قال بلى تَمِّم، قال اقعد فقعد، فقال: اكتبوا معمر، عن الزهري، فوثب يحيى بن معين فقال: سألتك بالله يا أبا مُحَمَّد من دون معمر؟ قال أوليس في معمر من مقنع؟ قال اقعد فقال اكتبوا ابن المبارك، عن معمر، عن الزهري فقام ابن معين، فقال: سألتك بالله أبا مُحَمَّد من دون ابن المبارك؟ فقال بعض أصحابنا اكتبوا لا بارك الله لكم، قال ابن حنبل فعلمت أنه أفهمُنا»[(٢)].

ومن أنواع التدليس: تدليس العطف: وهو أن يروي عن شيخين من شيوخه ما سمعاه من شيخ اشتركا في الرواية عنه، ويكون قد سمع الحديث الذي دلسه من أحدهما دون الآخر، فيصرح بالسماع من الذي سمع منه، وبنية القطع يعطف الثاني الذي لم يسمع منه، فيوهم أنه سمع منه أيضاً[(٣)]، وإنما حدث بالسماع عن الأول ثم

(١) تدريب الراوي (١/ ٢٥٩).
(٢) علوم الحديث لأبي عمرو الداني (ص: ١٤٠).
(٣)الغرامية في مصطلح الحديث ، ٥٩/١، وتوضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، ٣٣٩/١.

نوى القطع فقال: فلان أي حدث فلان.

ومثاله ما ذكره الحاكم في معرفة علوم الحديث، قال وفيما حدثونا أن جماعة من أصحاب هشيم اجتمعوا يوماً على أن لا يأخذوا منه التدليس ففطن لذلك، فكان يقول في كل حديث يذكره: حدثنا حصين، ومغيرة، عن إبراهيم، فلما فرغ قال لهم: هل دلست لكم اليوم فقالوا: لا، فقال: لم أسمع من مغيرة حرفاً مما ذكرته، إنما قلت: حدثني حصين ومغيرة غير مسموع لي، فكل ما حدثتكم عن حصين فهو سماعي ولم أسمع من مغيرة من ذلك شيئاً»[(١)].

وقد زعم بعض المعاصرين أن القصة غير صحيحة؛ لأن الحاكم ذكرها بغير سند[(٢)]. وذكروا أن هذا النوع من التدليس ليس له صورة حقيقية.

وهذا مردود؛ لأن كثيراً من أقوال التابعين، وأخبارهم منقولة بغير إسناد، ومع ذلك تلقاها العلماء بالقبول؛ لأن شهرتها أغنت عن ذكر إسنادها، لا سيما وأن المحدثين كانوا يتساهلون فيما ورد عن الصحابة والتابعين من أخبار، بخلاف ما ورد عن النبي . صلى الله عليه وسلم .، فقد كانوا يتشددون في قبول المنقول؛ خشية الكذب عليه . صلى الله عليه وسلم ..

أما أن هذا التدليس ليس له صورة حقيقة! فمغالطة أخرى؛ لأنها منقولة عن هشيم في روايات متعددة، وعن أبي الزبير عن جابر، وعن سفيان بن عيينة، ومعمر بن راشد، فهذا النوع من التدليس ثابت نظرياً، في كتب المصطلح، وتطبيقياً في مرويات من ذكرتهم، وغيرهم.

وقد بحثت كثيراً عن نماذج لهذا النوع من التدليس فلم أجد، ولذا فإن إلحاقها بتدليس الإسناد أولى وأوجب.

(١) معرفة علوم الحديث (١/ ١٠٥). والنكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ١٥٨).
(٢) لسان المحدثين. معجم مصطلحات المحدثين (٢/ ٢٥٠) .

أنواع تدليس العطف:

– النوع الأول: عطف راو على راو، اشتركا في الرواية عن شيخ، مع نية قطع الثاني عن الأول، وهو المعنى الأشهر لهذا النوع من أنواع التدليس.

قال الحافظ ابن حجر: «هو أن يروي عن الشيخين من شيوخه، ما سمعاه من شيخ اشتركا فيه، ويكون قد سمع ذلك من أحدهما دون الآخر، فيصرح عن الأول بالسماع، ويعطف الثاني عليه، فيوهم أنه حدَّثَ عنه بالسماع – أيضاً – وإنما حدث بالسماع عن الأول، ثم نوى القطع فقال: فلان أي حدث فلان»[(١)].

وقد صرح الإمام السخاوي ـ رحمه الله ـ بأن الراوي ينوي القطع حال العطف فقال: «وهذا محمول على أنه نوى القطع، ثم قال: وفلان، أي: وحدث فلان»[(٢)]، وكان يفعله هشيم بن بشير مع طلابه كما سبق عن الحاكم أبي عبد الله[(٣)].

ويدلل على ذلك أيضاً روايات في سنن سعيد بن منصور، منها:

قوله: حدثنا هُشيم، قَالَ: نَا مَنْصُورٌ، عَنِ الْحَسَنِ، و:نا جُوَيْبِر، عَنِ الضَّحَّاكِ، و: التَّيْمي، عن أبي مِجْلَز، ثم ساق الخبر[(٤)].

فهشيم لم يصرح بالسماع من سليمان التيمي، بل عطفه على سماعه من منصور وجويبر.

ومثله أيضاً: قول سعيد بن منصور: حدثنا هُشَيْمٌ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبَّاد بْنُ رَاشِدٍ، عَنِ الْحَسَنِ ... وَأَبُو الأَشْهَب، عَنْ أَبِي الرَّجَاء أَنَّهُمَا كَانَا يقرآن: (فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ) [البقرة: ٢٨٣][(٥)].

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٦١٧).
(٢) فتح المغيث (١/ ٢٢٨).
(٣) تدريب الراوي (١/ ٢٦٠). وراجع: طبقات المدلسين (ص: ٤٧).
(٤) التفسير من سنن سعيد بن منصور (٣/ ٨٧٤).
(٥)التفسير من سنن سعيد بن منصور (٣/ ١٠٠٣).

فعطف هشيمٌ أبا الأشهب على عباد بن راشد، ولم يصرح بالتحديث عنه.

ومثله . أيضاً . قَول سعيد بن منصور: حدثنا هُشَيْمٌ، قَالَ: نَا يُونُسُ، وَعَوْفٌ، عَنِ الْحَسَنِ، أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ: (الحيُّ القيُّوم) [البقرة ٢٥٥][(١)].

فقد عطف هشيم عوفاً على يونس، ولم يصرح بالسماع منه، فلعله دلسه عنه تدليس العطف ... وأمثلة أخرى كثيرة.

ومعلوم أن أبا الزبير محمد بن مسلم، كان يدلس عن جابر وغيره، وقد وردت بعض الروايات، عطف فيها من لم يسمع منه على جابر بغير صيغة التحديث.

ومما ورد في ذلك ما رواه أبو داود قال: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا عبد الرحمن، حدثنا سفيان، عن أبي الزبير عن عائشة وابن عباس: أن النبي ﷺ أخر طواف يوم النحر إلى الليل[(٢)].

فقد روى بالعنعنة عن ابن عباس وعائشة، وسماعه من ابن عباس صحيح، أما سماعه من أم المؤمنين عائشة، ففيه نظر، وعطفه عائشة على ابن عباس موهم أنه سمعه منها، قال الترمذي: "سألت محمداً عن هذا الحديث وقلت له: أبو الزبير سمع من عائشة وابن عباس؟ قال: أما ابن عباس فنعم، وإن في سماعه من عائشة نظرا"[(٣)].

وقد ورد هذا عن سفيان بن عيينة أيضاً، قال يعقوب بن شيبة: «كان سفيان بن عيينة ربما يحدث بالحديث عن اثنين فيسند الكلام عن أحدهما، فإذا حدث به عن الآخر على الانفراد أوقفه أو أرسله»[(٤)]، وهذا هو عينه تدليس العطف الذي كان يفعله هشيم وأبو الزبير.

ومثل له الحافظ ابن رجب "بما رواه عن ليث وابن أبي نجيح جميعًا، عن مجاهد،

(١) المصدر السابق (٣/ ١٠٣٢).
(٢) راجع سنن أبي داود (٣/ ٣٥٣)، برقم: (٢٠٠٠).
(٣) العلل الكبير للترمذي (صـ: ١٣٤).
(٤) شرح علل الترمذي (٢/ ٨٦٦).

عن أبي معمر، عن علي "حديث القيام للجنازة"، قال الحميدي: فكنا إذا وقفنا عليه لم يدخل في الإسناد أبا معمر إلا في حديث ليث خاصة يعني أن حديث ابن أبي نجيح كان يرويه عن مجاهد، عن علي منقطعًا، وقد رواه ابن المديني وغيره عن ابن عيينة بهذين الإسنادين، ورواه ابن أبي شيبة وغيره، عن ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح وحده وذكر في إسناده مجاهدًا، وهو وهم"[(١)].

وممن كان يفعله أيضاً: معمر بن راشد. قال الحافظ ابن رجب: «وقد كان بعض المدلسين يسمع الحديث من ضعيف فيرويه عنه، ويدلسه معه عن ثقة لم يسمعه منه، فيظن أنه سمعه منهما، كما روى معمر عن ثابت وأبان وغير واحد، عن أنس عن النبي ﷺ "إنه نهى عن الشغار"، قال أحمد: هذا عمل أبان، يعني أنه حديث أبان، وإنما معمر لعله دلسه»[(٢)].

– **النوع الثاني**: أن "يروي الرجل حديثًا عن اثنين: أحدهما مطعون فيه، والآخر ثقة، فيترك ذكر المطعون فيه أو يبهمه، ويذكر الثقة"[(٣)]، وهذا مما لا يجوز فعله؛ لأنه ربما يكون حمل حديث المطعون فيه على الثقة، ويدخل حديثاً في حديث، فيثبت لفظاً غير ثابت ونحوه؛ لذلك تجد الحذاق من المحدثين؛ لكثرة حفظهم وممارستهم يُعِلُّون الحديث بقولهم: يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان.

وضربوا لذلك مثلاً بما ذكره أبو حاتم: "أن شعيب بن أبي حمزة روى عن ابن المنكدر، عن جابر حديث الاستفتاح في الصلاة بنحو سياق حديث علي.

وروي عن شعيب، عن ابن المنكدر، عن الأعرج، عن محمد بن مسلمة، فرجع الحديث إلى الأعرج، وإنما رواه الناس عن الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب.

ومن جملة من رواه عن الأعرج بهذا الإسناد إسحاق بن أبي فروة، وقيل إنه رواه

(١) نفسه، (٢/ ٨٦٦).
(٢) نفسه، (٢/ ٨٦٥).
(٣) نفسه، (٢/ ٨٦٤).

عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج، وروى عن محمد بن حمير، عن شعيب بن أبي حمزة، عن ابن أبي فروة، وابن المنكدر، عن الأعرج، عن محمد بن مسلمة، ورواه أبو معاوية، عن شعيب، عن إسحاق عن الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع عن محمد بن مسلمة، فظهر بهذا أن الحديث عند شعيب عن ابن أبي فروة، وكذا قال أبو حاتم الرازي: هذا الحديث من حديث إسحاق بن أبي فروة يرويه شعيب عنه"(١).

قال ابن رجب: "وحاصل الأمر: أن حديث الاستفتاح رواه شعيب عن إسحاق بن أبي فروة، وابن المنكدر، فمنهم من ترك إسحاق، وذكر ابن المنكدر، ومنهم من كنى عنه، فقال: عن ابن المنكدر وآخر، وكذا وقع في سنن النسائي"(٢).

– **النوع الثالث**: أن يسوق حديثاً بسندٍ، ثم يعطف سنداً آخر ويسوقه بغير صيغة التحديث، وكان يفعله هشيم بن بشير .

فقد ذكر عبد الله بن أحمد في: "العلل" قال: "حدثني أبي قال حدثنا هشيم قال أخبرنا الكلبي عن أبي صالح عن بن عباس أن رسول الله ﷺ جعل يوم خيبر للفرس سهمين وللرجل سهماً، وساق إسناداً آخر، قال: "حدثني أبي قال حدثنا هشيم قال: وعبيد الله بن عمر عن نافع عن بن عمر عن النبي ﷺ مثل ذلك"(٣).

فأنت ترى أن هشيم بن بشير ساق الحديث عن شيخه الكلبي، ثم عطف عليه عبيد الله بن عمر، دون أن يذكر صيغة الرواية عنه؛ لذلك قال عبد الله بن أحمد بعد ذكر الروايتين: «سمعت أبي يقول لم يسمعه هشيم من عبيد الله»(٤)، وهذا يُعدُّ تدليساً.

– **النوع الرابع**: أن ينفي سماع الحديث من الأول، ثم يُتبعه بذكر آخر، من

(١) راجع: علل الحديث لابن أبي حاتم (٥/ ٣٢١)، وشرح علل الترمذي (٢/ ٨٦٣).
(٢) شرح علل الترمذي (٢/ ٨٦٤)، وراجع الرواية في سنن النسائي (٢/ ١٣١)، كتاب الافتتاح، برقم: (٨٩٨).
(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٢٦١)، برقم: (٢١٩١، ٢١٩٢).
(٤) العلل (٢/ ٢٦٢).

غير صيغة أداء، موهماً أنه سمع منه.

وقد ادعى بعضهم أن أبا إسحاق السبيعي فعله، وتعجب من هذا التدليس[١].

ففي صحيح الإمام البخاري، قال: «حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا زهير، عن أبي إسحاق، قال: ليس أبو عبيدة ذكره، ولكن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، أنه سمع عبد الله يقول: «أتى النبي ﷺ الغائط فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار، فوجدت حجرين، والتمست الثالث فلم أجده، فأخذت روثة فأتيته بها، فأخذ الحجرين وألقى الروثة» وقال: «هذا ركس»[٢].

قال علي بن المديني: «وكان زهير وإسرائيل يقولان: عن أبي إسحاق أنه كان يقول: "ليس أبو عبيدة حدثنا، ولكن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن النبي ﷺ في الاستنجاء بالأحجار الثلاثة، قال ابن الشاذكوني: «ما سمعت بتدليس قط أعجب من هذا، ولا أخفى» قال أبو عبيدة لم يحدثني، ولكن عبد الرحمن، عن فلان، عن فلان، ولم يقل: حدثني فجاز الحديث، وسار»[٣].

وهذا يُعدُّ تدليساً، وهو قريب من النوع الأول، كما صرح بذلك السخاوي ـ رحمه الله ـ في قوله: «وقريب منه[٤]. وسماه ابن دقيق العيد خفي التدليس ـ قول أبي إسحاق السبيعي ... »[٥]. وساق الخبر.

إلا أن الإمام أبا إسحاق لم يقصد ذلك، بدليل أن البخاري قال بعد أن ذكر الرواية السابقة: «وقال إبراهيم بن يوسف، عن أبيه، عن أبي إسحاق، حدثني عبد الرحمن»، فصرح هنا بسماع أبي إسحاق من عبد الرحمن.

(١) تدريب الراوي (١/ ٢٦٠).
(٢) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب لا يستنجى بروث (١/ ٤٣)، برقم: (١٥٦).
(٣) معرفة علوم الحديث (ص: ١٠٩).
(٤) أي قريب من النوع الأول من أنواع تدليس العطف.
(٥) فتح المغيث (١/ ٢٢٨).

لذلك قال الحافظ ابن حجر: «مراد أبي إسحاق هنا بقوله ليس أبو عبيدة ذكره أي لست أرويه الآن عن أبي عبيدة وإنما أرويه عن عبد الرحمن»[(١)].

وقال أيضاً: «وأراد البخاري بهذا التعليق . يعني الذي ذكر فيه تصريح أبي إسحاق بالسماع من عبد الرحمن . الردَّ على من زعم أن أبا إسحاق دلس هذا الخبر، كما حكى ذلك عن سليمان الشاذكوني ... وقد استدل الإسماعيلي أيضاً على صحة سماع أبي إسحاق لهذا الحديث من عبد الرحمن، بكون يحيى القطان رواه عن زهير، فقال بعد أن أخرجه من طريقه: "والقطان لا يرضى أن يأخذ عن زهير ما ليس بسماع لأبي إسحاق" وكأنه عرف ذلك بالاستقراء من صنيع القطان أو بالتصريح من قوله، فانزاحت عن هذه الطريق علة التدليس»[(٢)].

(١) فتح الباري لابن حجر (١/ ٢٥٧).
(٢) فتح الباري لابن حجر (١/ ٢٥٨).

المطلب الثاني: أثره على الراوي والمروي.

ذم المحدثون التدليس عامة . ويدخل فيه تدليس العطف .، وبالغوا في التنفير منه، حتى أُثِر عن شعبة بن الحجاج . رحمه الله . أنه قال على سبيل المبالغة في الزجر عنه والتنفير منه، أنه قال: "التدليس أخو الكذب"، وقال: "لأَن أزني أحبُّ إليَّ من أن أدلس"(١)، وقال: "لأن أسقط من السماء إلى الأرض أحب إلي من أن أدلس"(٢).

وكل هذا من شعبة – رحمه الله – على سبيل المبالغة والتنفير من التدليس، وإلا فالكذب والزنا وإهلاك النفس، أشد جرماً من التدليس.

وقال أبو عاصم النبيل: "أقل حالات المدلس عندي: أنه يدخل في حديث النبي ﷺ "المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور"(٣).

وذكر عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه، أنه قال: "التدليس ذل"(٤). وقال سليمان المِنقَريّ: "التدليس، والغش، والغرور، والخداع، والكذب تحشر يوم تبلى السرائر في معاد واحد"(٥).

وهذا يتنزل على من دلس عن الثقات، وأشد منه في الزجر: التدليس عن غير الثقات، كما قال الحافظ ابن رجب(٦).

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح ١/٧٤.
(٢) فتح المغيث (١/ ٢٣٤).
(٣) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٢/ ٨٢). والحديث في البخاري كتاب النكاح، (٧/ ٣٥) برقم: (٥٢١٩)، ومسلم كتاب اللباس والزينة، باب النهي عن التزوير في اللباس وغيره والتشبع بما لم يعط، (٣/ ١٦٨١)، برقم: (٢١٢٩).
(٤) تلخيص المتشابه في الرسم (١/ ١٧٤)
(٥) نفسه، (١/ ١٧٤)
(٦) شرح علل الترمذي (٢/ ٥٨٤).

تأثير التدليس على الراوي:

اختلف العلماء في الراوي الذي ثبت تدليسه، فتشدد فيه بعضهم وقال: تُردُّ روايته سواء صرح بالسماع أم لم يصرح[(١)]، وتساهل آخرون، فكانوا لا يرون به بأساً، وهم الواقعون فيه، كما يقول يعقوب بن شيبة[(٢)].

والصحيح في ذلك: التفصيل، فإذا كان المدلس ثقة، وصرح بالتحديث بلفظ محتمل للسماع، كـ (حدثنا، وأخبرنا، وسمعت ...) وغير ذلك من صيغ التصريح بالسماع، فحديثه مقبول، وإن روى بصيغة لا تحتمل السماع، كالعنعنة والأنأنة، وبغير صيغة، فحديثه يشبه الحديث المرسل في رده.

فتجمع طرقه، ويُنظر فيها، هل صرح بالتحديث في روايات أخرى أو لا؟ وهل ورد للرواية متابعة صحيحة ترقيها أو لا؟ فإن صرح في رواية أخرى، أو وقفنا على متابعة صحيحة، فالحديث مقبول، وإن لم يصرح ولم نقف على متابعة صحيحة، فالحديث مردود.

قال ابن الصلاح: "الصحيح أن ما رواه المدلِّسُ بلفظٍ محتمل لم يبيِّن فيه السماعَ والاتصالَ، حُكمُه حُكْمُ المرسَل وأنواعِه، وما رواه بلفظ مُبيِّنٍ للاتصال نحو: سمعت، وحدثنا، وأخبرنا .. وأشباهِها؛ فهو مقبول مُحتَجٌّ به، وفي "الصحيحين" وغيرهما من الكتب المعتمدة من حديث هذا الضرب كثير جدًّا، كَـ: قتادةَ، والأعمش، والسُّفيانَيْنِ، وهُشَيْم بن بَشِيرٍ، وغيرِهم، وهذا لأن التدليس ليس كذبًا، وإنما هو ضرب من الإيهام بلفظ محتمل"[(٣)].

والحكم بأنه لا يقبل من المدلس حتى يبين، قد أجراه الشافعي – رضي الله عنه فيمن عرفناه دلس مرة، وهذا يشير إلى أن العادة في التدليس يثبت بمرة؛ لأنه نوع جرح. وقد جاء ما يؤكد ذلك في الرسالة للشافعي، فقد أكد على أن من دلس مرة

(١) مقدمة ابن الصلاح ١/٧٤.
(٢) فتح المغيث (١/ ٢٣٤).
(٣) مقدمة ابن الصلاح ١/١٦١.

فقد أبان لنا عورته في روايته، وليست تلك العورة بكذب فيرد بها حديثه، ولا نصيحة في الصدق فنقبل منه ما قبلناه من أهل النصيحة والصدق، فقلنا: لا يقبل من مدلس حديثاً حتى يقول فيه: (حدثني)، و(أخبرني). [١]

ومعنى ذلك أنه إذا قال المدلس بلفظ محتمل السماع وعدمه لا يقبل منه حتى يبين أنه سمعه منه أو سمعه ممن سمعه منه، وقد حكم البيهقي بعدم قبول قول من دلس مرة واحدة ... . ثم إذا بين أنه سمعه ممن أسند الخبر إليه قبل، وإن لم يبين أنه سمعه ممن سمعه منه فقد تأكد فيه شيء فيه الخلاف. [٢]

وقد ذكر الأئمة أن أكثر المحدثين تدليساً: أهل الكوفة، وبعض أهل البصرة، وهو في البغداديين قليل.

وأما أهل الحجاز والحرمين ومصر، وكذلك أهل خراسان والجبل وأصبهان وبلاد فارس وخوزستان وما وراء النهر، وكذلك أهل المغرب وطرابلس والقيروان والأندلس، وسائر أعمال هذه البلدان .. فلا يُعلم أن أحداً من أئمتهم دلس، فليس التدليس من مذاهبهم[٣].

تأثيره على الرواية:

فإن كان الراوي الذي عُطف عليه آخر مقبول الرواية، فلا يضر من عُطف عليه عطف تدليس، وإن كان ضعيفاً، فالرواية مردودة، سواء في ذلك أكان الذي عُطف عليه ثقة أم غير ثقة؛ لأنه لو كان ثقة فتدليس العطف ينفي سماع تلميذه منه، وإن كان غير ثقة فقد اجتمعت علتان فيه لرد روايته، قالَ الشافعيُّ:" فَمَن عرفناهُ دلَّسَ مرةً فَقد أنبأَ ذلِكَ عَن عُوارٍ في حديثهِ، فإن كان ثقة لم نقبل من حديثه إلا ما صرح فيه"[٤] .

(١) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ١٦١/١.وانظر النكت الوفية بما في شرح الالفية٤٤١/١.
(٢) ينظر: النكت ٨٧/٢.
(٣) علوم الحديث لأبي عمرو الداني (ص: ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤).
(٤) ينظر: النكت الوفية بما في شرح الالفية٤٥٠/١.

الخاتمة:

أهم نتائج البحث: توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

أولاً: أن العطف في الرواية قد يكون عطف راو أو رواة على راوٍ آخر، وقد يكون عطف رواية على أخرى.

ثانياً: أن العطف قد يفهم منه متابعة الراوي المعطوف للمعطوف عليه، متابعة تقوي روايته، أو تبقيها على حالها.

ثالثاً: أن المتابعة تصلح للتقوية إذا توافر فيها شروط قبول الرواية، أما إذا اختل منها شرط، فلا تصلح للجبر والتقوية، بل قد تزيد الحديث ضعفاً إذا كانت شاذة أو منكرة.

رابعاً: أن العطف قد يفهم منه تدليس الراوي، إذا كان مدلساً، وعطف راوٍ على آخر، ولم يصرح بالتحديث من الراوي الثاني.

خامساً: أن تدليس العطف أربعة أنواع.

١- عطف راو على راو، اشتركا في الرواية عن شيخ، مع نية قطع الثاني عن الأول.

٢- أن يروي الرجل حديثًا عن اثنين: أحدهما مطعون فيه، والآخر ثقة، فيترك ذكر المطعون فيه أو يبهمه، ويذكر الثقة.

٣- أن يسوق حديثاً بسندٍ، ثم يعطف سنداً آخر ويسوقه بغير صيغة التحديث.

٤- أن ينفي سماع الحديث من الأول، ثم يُتبعه بذكر آخر، من غير صيغة أداء، موهماً أنه سمع منه.

سادساً: أن الراوي المدلس إذا عطف رواية على أخرى أو راوياً على آخر، ولم يصرح بالسماع: تُرد روايته، فإذا صرح بالسماع منهما، حملت على الاتصال.

أهم المصادر والمراجع

- الأم، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس(المتوفى: ٢٠٤هـ)، دار المعرفة – بيروت، بدون طبعة، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، للحافظ إسماعيل بن عمرو بن كثير المتوفى سنة (٧٧٤ هـ)، تحقيق، علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري، مكتبة دار المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م، وتحقيق أحمد محمد شاكر، إشراف: د. علي محمد ونيس، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٣٥ هـ،
- البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩ – ٩١١ هـ)، تحقيق ودراسة: أبي أنس أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، مكتبة الغرباء الأثرية، المملكة العربية السعودية، د.ت.
- البدرُ التمام شرح بلوغ المرام، الحسين بن محمد بن سعيد اللاعيّ، المعروف بالمِغرِبي (المتوفى: ١١١٩ هـ)، تحقيق: علي بن عبد الله الزبن، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.
- تدريب الراوي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق، عبد الوهاب عبداللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم ابن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

- تلخيص المتشابه في الرسم، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى ٤٦٣هـ)، تحقيق، سُكينة الشهابي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق الطبعة الأولى، ١٩٨٥ م
- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ (المتوفى: ١٣٣٨هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- الثقات، محمد بن حبان البستي، تحقيق ، السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، ط الأولى، ١٣٩٥هـ.
- الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي(ت ٣٢٧ هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدرأباد الدكن - الهند - ١٣٧٣هـ - ١٩٥٣م.
- رسوم التحديث في علوم الحديث، لإبراهيم الجعبري، تحقيق ودراسة، محمد الخضير، رسالة ماجستير بقسم السنة، جامعة الإمام بالرياض، ١٤٠٧هـ.
- سنن أبي داود، للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني. تحقيق: شعَيب الأرنؤوط، محَمَّد كامِل قرة،دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م.
- سنن الإمام النسائي، للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، طبعة مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ – ١٩٨٦م.

- السنن الصغرى للنسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ – ١٩٨٦.
- سنن سعيد بن منصور، تأليف، أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني (المتوفى ٢٢٧هـ)، تحقيق، حبيب الرحمن الأعظمي ،الدار السلفية – الهند الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ -١٩٨٢م .
- سنن سعيد بن منصور،تحقيق: الدكتور سعد بن عبد الله الحميّد، الطبعة الأولى،دار الصميعي الرياض، السعودية، سنة ١٤١٤ هـ، ١٩٩٣ م.
- سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين محمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، الحادية عشرة، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.
- شرح أَلْفِيَّةِ السُّيوطي في الحديث المسمى «إسعاف ذوي الوَطَر بشرح نظم الدُّرَر في علم الأثر»، الشيخ محمد ابن العلامة علي بن آدم ابن موسى الأثيوبي الولوي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.
- شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي شهرته، ابن رجب الحنبلي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد شهرته، مكتبة الرشد البلد، الرياض الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.
- شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري الطحاوي (المتوفى ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة الطبعة، الأولى – ١٤١٥ هـ.
- شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، علي بن (سلطان) محمد،

أبوالحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم – لبنان / بيروت، د.ط، د.ت.

- شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر شرحه الدكتور سعد بن عبد الله آل حميد، اعتنى به أبو عبيدة ماهر بن صالح ل مبارك، دار علوم السنة، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٠ هـ، ٢٠٠٠ م.
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، لإسماعيل بن حمّاد الجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، ط٢، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
- صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت، د.ت.
- صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري الجعفي تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢، وطبعة دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم، للإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري (٢٦١ هـ)، تحقيق، محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت.
- الضعفاء والمتروكون، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى ٣٠٣هـ)، تحقيق، محمود إبراهيم زايد ، دار الوعي – حلب الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.
- طبقات المدلسين، أحمد بن علي بن حجر، تحقيق، عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار، عمان، الطبعة الأولى١٤٠٣هـ.

- علل الحديث لابن أبي حاتم عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، تحقيق ، محمد الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- العلل الكبير للإمام الترمذي، تحقيق، حمزة ديب مصطفى، مكتبة الأقصى، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ.
- العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل الشيبانى المكتب الإسلامي، دار الخانى، بيروت ، والرياض ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨ م .
- الغرامية في مصطلح الحديث، أبو العباس أحمد بن فرح الإشبيلي (٦٢٤ – ٦٩٩ هـ)، شرح وتوثيق: مرزوق بن هياس الزهراني، دار المآثر، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي. قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩هـ.
- فتح المغيث، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام، محمد بن صالح العثيمين، تحقيق وتعليق: صبحي بن محمد رمضان، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.
- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق: يحي مختار غزاوي، دار الفكر بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٩هـ .

- الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية – المدينة المنورة، د.ت.

- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ.
- لسان المحدثين، (مُعجم يُعنى بشرح مصطلحات المحدثين القديمة والحديثة ورموزهم وإشاراتهم وشرحِ جملة من مشكل عباراتهم وغريب تراكيبهم ونادر أساليبهم). المؤلف : محمد خلف سلامة.د.ت.
- مصباح الزجاجة، لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكنائي، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية بيروت، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ.
- المصطلحات الحديثية بين الاتفاق والافتراق، د راوية بنت عبد الله بن علي جابر، رسالة دكتوراه في قسم الشريعة والدراسات الإسلاميَّة، الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز بجدة، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٩ هـ – ٢٠١٨ م.
- المصنف، أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق، حبيب الله الأعظمي، ، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ.
- مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م .
- مقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م، وطبعة دار المعارف،

تحقيق: د/ عائشة عبد الرحمن، د.ت.

- مقدمة في أصول الحديث، عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي الحنفي (المتوفى: ١٠٥٢هـ)، تحقيق: سلمان الحسيني الندوي، دار البشائر الإسلامية - بيروت — لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م. وتحقيق عبد السلام بن أبي أسلم المدني، نشر الجامعة السلفية، الهند، الطبعة الثانية ١٤٠٣.
- النكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ، ٢٠٠٧ م.
- النكت على مقدمة ابن الصلاح، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد، أضواء السلف — الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.